

جاء في زيد لا يدل على عدم جزي زيد قطعا انتهى فكلام الموضع صريح  
فيما قاله ابن الحاجب فلا يصح حمل الشك على ما قاله السعد وان كانت  
عبارة في المعنى تقيد ما تقدم له انتهى وبغير حظه بجانبه ما نصه  
وقال السمين في حاشيته على هذا الجمل قد وقع في كلام ابن الحاجب  
أن الحكم على الاول كان غلطا واولاد ان ايقاع النسبة عليه والاحبار عنه كان  
غلطا كما يدل عليه كلامه صريحا وصرح به ايضا شارحا لكلامه واما انه  
يدل على انتفاء المسند عن الاول فلهذا لما لم يقل به احد ولا يبرهن به ذواته  
وخطبه ايضا نقل كلام السيد في شرح المفتاح وهذا يعني عن نقله لانه  
بمعناه انتهى واقول قد اشار الم في المواضع كما بيناه في حاشية اللغوية  
التي المراد بالحكم المسلوب عما قبل بل اثبات امر او نفيه عنه لا المحكوم  
به ومن ثم صار الاول مسكوتا عنه لانه دخل في نفي الحكم وهو لاحق  
وليريد في نفي الحكم به وهو النفيام مثلا في زيد قائم بل عمرو  
وهو لا قيام وعلى هذا فالم تابع للجمهور لا ابن الحاجب وشرح الشرح  
لكلامه مطابقا للشرح وخلاف ما قاله الدوشنبه لكن قول الشرح  
فالتعياس الخ لا يناسبه واما ما يناسب جعل الحكم بمعنى المحكوم به ولان  
الاظهار ان يقول فتبوت التعياس في المثالين لعم ولا لزيد فتدبر  
فالتعياس في المثالين قال الدوشنبه في نظره اذ الثابت لعم وفي  
الثاني الامر بالتعياس فليتأمل انتهى ان قوله مسلوب عن  
زيد لا يناسب قوله ولا حتى كان مسكوتا عنه لانه لا يلزم من  
السكوت عنه وعدم الحكم عليه بشي سلب الحكم المقصود بالعطف  
عنه **قوله** افراد مقطوعا خالف فيه بعضهم وفي الرضي واما بل

فاما

فاما يلزمها مراد وجملة والتي قبلها جملة فايدتها الانتقال الى جملة اخري  
اهم من الاولين وقد تكون للفتاوى الغلط ومثله في الفصل والوصل  
وعلى محي بل عاطفة في الجمل جزي الامام المؤوي في المنهاج في مسألة  
الاجتها وحيث قال وما يبول لم يجز على الصحيح بل بجلطات  
ونقل بشرحه هناك ان ابن مالك يقول بانها تعطف للجمل والذي  
ذكره ابن هشام انه لم يقل بذلك الا ابنه فانظر حواشينا على  
اللفظة هذا ولم يبين حكما اذا المراد معطوفها كما فعل في لكن  
فانظر المعنى **قوله** فاجاب عن الاستفهام ما دخل في الاجاب  
**قوله** ومعناه بعد الاولين الخ الحاصل انها يعيد بعد الاولين  
ثنا سببها ان الة الحكم عما قبلها وجملة ما بعد ها وبعد الاخير من  
امر بن تاكيد وهو تقدير ما قبلها وناسبي وهو اثبات نفيته  
ما بعد ها **قوله** حتى كان الخ ما سبب هذه العبارة المؤونة بعد  
تحقق ما ذكره وهلا سقط الكاف وقد جعل كان للتحقق **قوله**  
واجاز الخبر مع هذا الخ قال الدوشنبه يظهر انها نفي الفعل  
المدكور مع تقرير الحكم من نفي وهي طائفة وهذا لا يقول به المبرد وبعد  
الموارث وانما يقول ان المتبوع كالمسكوت عنه والحكم مستحق له  
وعبارة المطول نفي ما قلناه وهي معدوب المبرج انها بعد النفي تقيد  
نفي الحكم عن التابع والمتبوع كالمسكوت عنه او الحكم مستحق الثبوت  
له مخفي ما جازي زيد بدعوى بل ما جازي عمرو وعدم محي عمرو محقق  
ومحي زيد وعدم محي علي الاحتمال او محي محقق انتهى والحفت  
ان قولنا مع هذا مراده به انها تقيد ما قاله في بعض الترايب